

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات الصاعدة والنامية أصبحت أكثر صلابة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٧ سبتمبر ٢٠١٢



مصنع للسيارات بمدينة بورصة في تركيا، إحدى الأسواق الصاعدة التي يُنتظر لها الحفاظ على صلابة اقتصادها بفضل سياساتها الاقتصادية القوية (الصورة: Ed (Kashi/VII/Corbis

- تحسّن الأداء بفضل جودة السياسات، وقَلّ تواتر الصدمات
- فترات التوسع الاقتصادي كانت أطول ونوبات الهبوط محدودة في الاقتصادات الصاعدة والنامية
- لا يزال من الوارد أن تتسبب الصدمات في انحراف مسار التوسع الاقتصادي، مما يستلزم إعادة بناء الهوامش الوقائية ضمن السياسات الاقتصادية.

كان الأداء جيدا في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية على مدار العقد الماضي وطوال فترة الأزمة المالية العالمية. ويشير التحليل الوارد في آخر عدد من تقرير الصندوق حول "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أرجحية احتفاظ هذه البلدان بصلابتها الاقتصادية.

وأشار المتفائلون إلى تحسن عملية صنع السياسات في هذه الاقتصادات، وإلى اتساع "حيز الحركة" أمام سياساتها الاقتصادية — أي المساحة المتاحة لاتخاذ إجراءات تواجه بها الصدمات دون التأثير على الاستمرارية. لكن المتشككين يشيرون إلى ارتكاز الأداء الجيد الذي تحقق مؤخرا في هذه الاقتصادات على عوامل قد لا تدوم، مثل قوة التدفقات الرأسمالية الداخلة، وسرعة النمو الائتماني، وارتفاع أسعار السلع الأولية.

وتشير دراسة الصندوق إلى وجود أسباب تدعو إلى التفاؤل، وذلك من خلال بحثها في حالات التوسع والهبوط في أكثر من ١٠٠ اقتصاد صاعد ونام على مدار الستين عاما الماضية.

مكاسب مستمرة

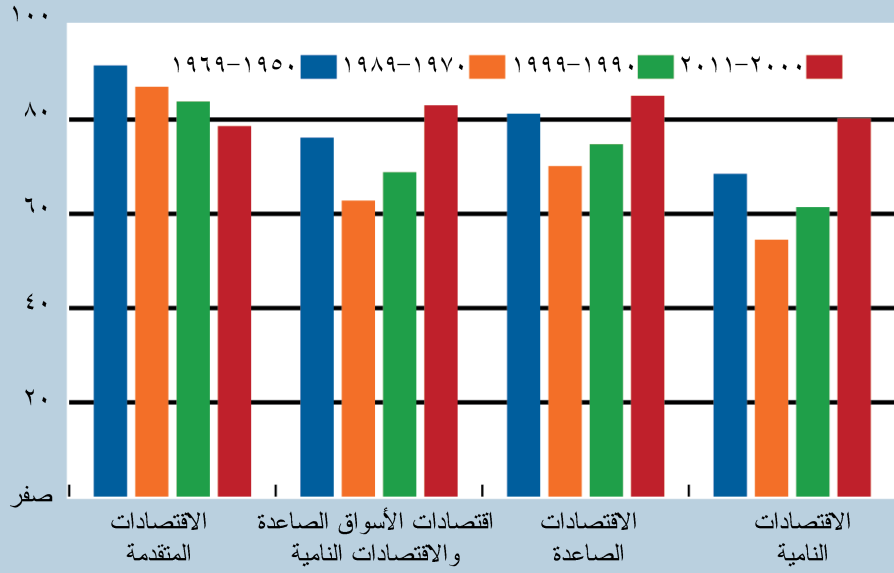
خلص الباحثون إلى أن صلابة الاقتصادات الصاعدة والنامية ليست تطورا مستجدا، بل جاء بفضل تحسن الأداء الذي استمر بشكل مطرد طوال العقدين الماضيين. وقد أصبحت فترات التوسع تستمر لمدة أطول في الوقت الراهن، كما أن مراحل الهبوط والتعافي أصبحت أقصر وأكثر سطحية. (راجع الرسم البياني (١).

الشكل البياني ٢

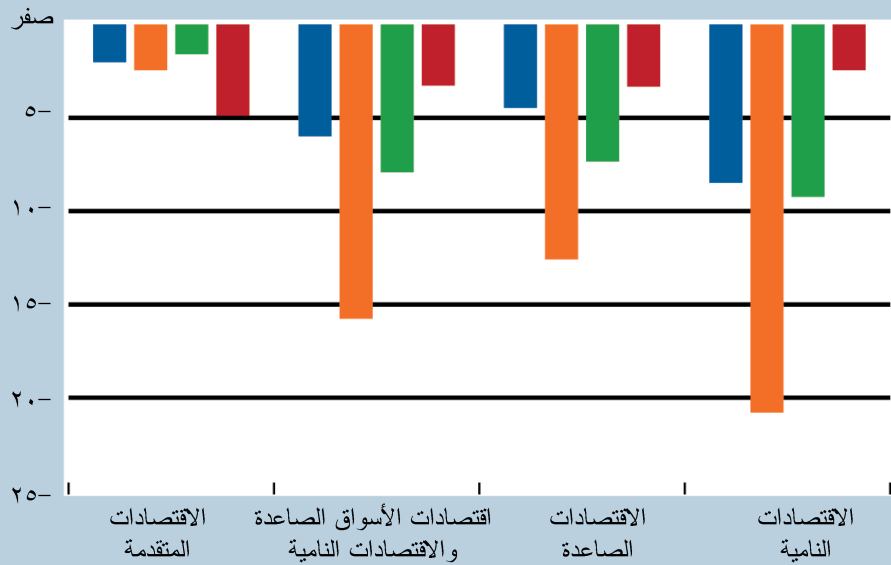
ازدياد الصلابة

أصبح التوسع يستمر لفترة أطول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما أن فترات الهبوط أصبحت أكثر سطحية، مقارنة بما شهدته الاقتصادات المتقدمة.

(فترة التوسع، %)



(متوسط التوسع من القمة إلى القاع، %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

والواقع أن العقد الماضي كان المرة الأولى التي يستمر فيها التوسع فترة أطول في الاقتصادات الصاعدة والنامية، وتكون فيها حالات الهبوط أكثر سطحية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ولا يَصْدُقُ هذا على الأسواق الصاعدة وحسب، بل يمتد إلى البلدان منخفضة الدخل أيضا.

غير أن المؤلفين نبهوا إلى عدم حصانة هذه الاقتصادات من الصدمات المختلفة، سواء منها الخارجية أو الداخلية. وفي هذا الصدد قال جيمي غواهاردو، مؤلف أحد الفصول: "من بين الصدمات الخارجية المختلفة نجد أن فترات الركود في الاقتصادات المتقدمة و"التوقف المفاجئ" في التدفقات الرأسمالية الداخلة هي الصدمات التي تترك أكبر الأثر، حيث تضاعف احتمالات انتهاء فترات التوسع في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وللصدمات الداخلية أثر مماثل في القوة، إن لم يكن أكثر قوة – إذ أن فترات الرواج الائتماني تضاعف احتمالات تحول التوسع إلى هبوط بحلول العام التالي، بينما تؤدي الأزمات المصرفية زيادة هذه الاحتمالات بمقدار ثلاثة أضعاف."

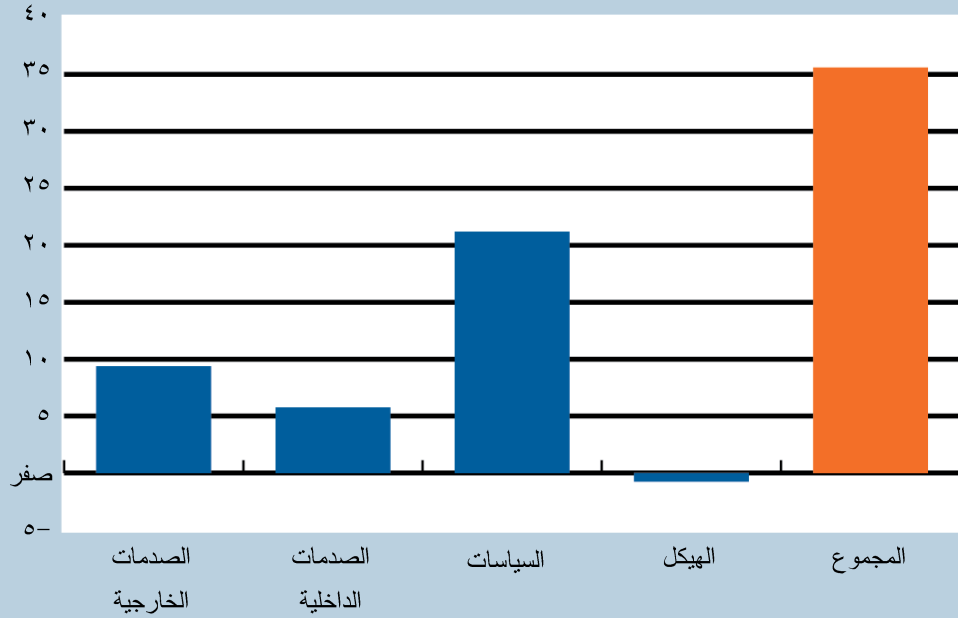
فإذا كانت الصدمات يمكن أن تؤدي بسهولة إلى انحراف مسار التوسع في الاقتصادات الصاعدة والنامية، فما الذي يفسر تحسن أدائها؟ تبين للباحثين في هذه الدراسة أن جزءا من التحسن يرجع إلى كون هذه الصدمات قد أصبحت أقل شيوعا مما كانت في العقود الماضية. لكن أغلب التحسن يرجع إلى تحسن السياسات (أنظر الرسم البياني ٢).

الشكل البياني ٢

السياسات المثمرة

أبرز ما ينعكس فيه تحسن أداء الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل هو تحسن صنع السياسات واتساع الحيز المتاح أمام السياسات الاقتصادية لمواجهة الصدمات.

(المساهمات في تغير المدة المتوسطة المتوقعة لحالات التوسع الاقتصادي منذ الثمانينات وحتى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقال عبدول أبيض، الذي رأس الفريق البحثي المعد لهذا التقرير: "تحسن صنع السياسات الاقتصادية في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، حيث زاد عدد الاقتصادات التي تعتمد استراتيجية لاستهداف التضخم وأسعاراً مرنة لصرف العملة، على سبيل المثال، كما أصبحت سياسات المالية العامة والسياسات النقدية أكثر مسايرة للتقلبات الدورية مقارنة مما

كانت عليه من قبل – أي أنها تحفز الاقتصاد عندما يكون ضعيفا وتكبح نشاطه عندما تظهر عليه أعراض النشاط المحموم."

وخلص الباحثون أيضا إلى أن هذه الاقتصادات هيأت حيزا أكبر للحركة، بفضل انخفاض التضخم وتحسن مراكز مالياتها العامة ومراكزها الخارجية مقارنة بما كانت عليه من قبل. ويقول أبيض: "يرجع ثلاثة أخماس الزيادة الملحوظة في طول فترات التوسع إلى تحسن السياسات الاقتصادية واتساع مساحة الحركة أمامها. أما النسبة الباقية فتراجع إلى انخفاض تواتر الصدمات."

مخاطر "عودة الارتباط"

لكن التقرير يحذر أيضا من مغبة الركون إلى التراخي. وبهذا الخصوص يقول غواهاردو: "إذا تحققت هذه المخاطر، فمن المرجح أن ينتهي الأمر باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى الارتباط مجددا بالاقتصادات المتقدمة، مثلما حدث أثناء الأزمة العالمية الأخيرة." وأشار إلى أن الصدمات التي تنشأ في الداخل يمكن أن تزيد من انخفاض النمو في بعض الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، حتى في غياب الصدمات الخارجية.

وللوقاية من مثل هذه المخاطر، يقول الباحثون إن هذه الاقتصادات ستحتاج إلى إعادة بناء هوامشها الوقائية، لضمان توافر مساحة كافية للحركة أمام السياسات. يقول أبيض: "إزاء هبوط الاقتصاد العالمي، تم استخدام مساحة الحركة المتاحة أمام السياسات الاقتصادية استخداما ملائما – حيث قام الكثير من البلدان بزيادة الإنفاق وتخفيض أسعار الفائدة لدعم النشاط. وينبغي استعادة مساحة الحركة تلك عن طريق تخفيض العجز المالي وإبقاء التضخم تحت السيطرة. وبالإضافة إلى ذلك، ستزداد صلابة هذه الاقتصادات في مواجهة الصدمات الجديدة إذا تم الحفاظ على أطر سياساتها الاقتصادية – بما في ذلك درجة المرونة الأكبر في تقلب أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية الأكثر مسابرة للتقلبات الدورية."